السودان بعد أكتوبر 2025: إلى أين تتجه بوصلـة الحرب ومستقبل الدولة؟

1. المقدمة

يشكل الوضع الراهن في السودان واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في التاريخ السياسي والاجتماعي المعاصر للقارة الإفريقية. فالحرب المستمرة منذ منتصف أبريل 2023 لم تعد مجرد صراع عسكري بين قوتين متنازعتين على السلطة، بل تحولت إلى حالة انهيار شامل لمؤسسات الدولة وتفكك للبنى الاجتماعية والاقتصادية وامتداد للفوضى إلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وقد تداخلت في المشهد السوداني راهنية الحرب مع تراكمات تاريخية من الأزمات السياسية، وصراعات الهوية، والاختلالات الاقتصادية، والتدخلات الخارجية، ما جعل الأزمة تتجاوز حدود الصراع الداخلي لتصبح قضية أمن إقليمي واستقرار دولي.

وفي ظل تسارع الأحداث وتعدد الأطراف المنخرطة في الصراع، لم يعد من الممكن قراءة المشهد السوداني بمعزل عن تأثيراته المتشابكة على المستويات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والأمنية. كما تفرض الأزمة الراهنة تحديًا كبيرًا على التحليل الأكاديمي، نظرًا لغياب المعلومات الدقيقة أحيانًا، وتعدد الروايات، وتضارب المصالح الدولية والإقليمية المؤثرة في مسار الأحداث. إن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم سرد تاريخي للأحداث بقدر ما تسعى إلى تفكيك ديناميكيات الصراع الحالي وفهم آليات إعادة تشكيل السلطة والمجتمع والدولة في السودان خلال الحرب، مع تسليط الضوء على التحديات المستقبلية التي تعيق الوصول إلى تسوية سياسية شاملة أو بناء سلم مستدام. وبذلك، تمثل الورقة محاولة تحليلية لفهم اللحظة السودانية المعقدة بمنهجية علمية ورؤية نقدية تستند إلى المعطيات الواقعية.

2. النزوح الجماعي – أكبر أزمة تهجير في العالم اليوم

خلقت هذه الحرب أضخم أزمة نزوح في العالم خلال الوقت الراهن، حيث تجاوز عدد النازحين قسرًا من ديارهم كل الأرقام القياسية. داخليًا، قدّرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عدد النازحين داخل السودان بأكثر من 11 مليون شخص حتى أكتوبر 2025 (أي حوالي 30% من السكان)، وهي أرقام غير مسبوقة تاريخيًا في السودان. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن إجمالي من أُجبروا على ترك منازلهم (نزوحًا داخليًا أو لجوءًا خارجيًا) يناهز ثلث سكان السودان – أي قرابة 13 إلى 15 مليون شخص بحلول أواخر 2025، مما يجعلها أكبر أزمة نزوح يشهدها العالم حاليًا. ولم تسلم أي ولاية سودانية من حركة النزوح؛ فقد سجلت حالات نزوح في جميع الولايات الثماني عشرة، ما يعني انتشار التشريد في كامل جغرافيا البلاد تقريبًا (UNHCR, 2025; International Bar Association, 2025).

خارجيًا، أدت الحرب إلى موجات لجوء ضخمة نحو دول الجوار، جعلت من السودانيين إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في العالم اليوم. فقد استقبلت مصر وحدها نحو 1.5 مليون لاجئ سوداني حتى منتصف 2025، كما لجأ حوالي 800 ألف إلى تشاد المجاورة غربًا، ونحو 350 ألفًا إلى جنوب السودان، وعشرات الآلاف إلى كل من إثيوبيا وليبيا وأفريقيا الوسطى ودول أخرى. وتصف الأمم

المتحدة المشهد بأنه "أكبر أزمة لجوء ونزوح في العالم" حاليًا، خاصة وأن الغالبية العظمى من النازحين واللاجئين هم من النساء والأطفال (Asharq Al-Awsat, 2025; UNHCR, 2025).

وقد انهارت مدن سودانية كبرى تحت وطأة هذه الأزمة الإنسانية؛ فمدينة أم درمان (التوأم التاريخي للعاصمة) تحولت إلى مدينة أشباح بعد أن فرّ معظم سكانها (يُقدّر أن نحو 7 ملايين شخص غادروا منطقة الخرطوم الكبرى وأم درمان منذ اندلاع الحرب) (Anadolu Agency, 2025). وفي الغرب، عانت الفاشر عاصمة شمال دارفور من دمار هائل بسبب الحصار والاقتتال، حتى أن 90% من منازلها إما دُمّر أو تضرر أو نُهب (The Guardian, 2025). وبات سكانها المحاصرون (حوالي 250 ألف شخص) يعيشون في ظروف كارثية من الجوع وانعدام الخدمات. أما مدينة الأبيض (كبرى مدن إقليم كردفان) فكانت رازحة تحت حصار طويل قارب عامين قبل أن يستعيدها الجيش مطلع 2025 (Al Jazeera, 2025)، ما خلّف دمارًا واسعًا في بنيتها التحتية وأزمات إنسانية مستفحلة فيها. وحتى إقليم الجزيرة الخصيب في وسط السودان لم يسلم، إذ شهد اضطرابات ونزوحًا ضخمًا عندما اجتاحت قوات الدعم السريع مدينة ود مدني (عاصمة الجزيرة) لمدة عام كامل قبل أن يستعيدها الجيش أواخر 2024 (Al Jazeera, 2025)، وقد أدى ذلك إلى انهيار الخدمات في الجزيرة التي كانت ملاذًا للملايين الفارين من الخرطوم، لتنشأ فيها تجمعات سكانية جديدة تعيش على المساعدات الشحيحة.

هذه التحولات السكانية الكارثية أدت إلى تفكك النسيج المجتمعي السوداني على نحو خطير. فقد نشأت داخل البلاد ما يشبه "مجتمعات لجوء داخلية" من المدنيين المشرّدين، يعيش أفرادها في مخيمات عشوائية أو لدى مجتمعات مضيفة مرهقة، دون أي وجود يُذكر لمؤسسات الدولة لرعايتهم وحمايتهم. في بورتسودان وود مدني وسنار وغيرها، تجد مئات الآلاف من الأسر النازحة التي تقطعت بها السبل، لتنشئ تجمعات بشرية كبيرة تعتمد على المبادرات الأهلية والجهود الإغاثية المحدودة. كما تفككت الروابط العائلية والمجتمعية مع اضطرار الناس للنزوح مرات متعددة؛ إذ أظهرت شهادات نازحين من دارفور أن 75% منهم اضطروا لتغيير أماكن سكنهم ثلاث مرات أو أكثر خلال عام واحد هربًا من العنف (The Guardian, 2025). وغدت هذه الملايين المشردة داخل بلدها غريبة فيه، بلا مدارس أو وظائف أو خدمات، تعيش في حالة انتظارية يائسة.

3. المجاعة الكارثية وحصار الغذاء – حين يصبح الخبز سلاح حرب

وفق برنامج الأغذية العالمي (WFP)، يواجه نحو 24.6 مليون سوداني – أي حوالي نصف عدد السكان – انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، بينهم ما يزيد عن 637 ألف شخص بلغوا فعليًا مستوى المجاعة (كارثة إنسانية) وهو أعلى رقم من نوعه في العالم حاليًا. وفي دارفور وحدها، أكدت لجنة مراجعة التصنيف المرحلي للأمن الغذائي حدوث المجاعة فعليًا في بعض تجمعات النازحين منذ أغسطس 2024 واستمرارها دون توقف (FEWS NET, 2025). كما يُقدر أن 1.3 مليون طفل سوداني يعانون من سوء تغذية حاد يهدد حياتهم، وأن ما لا يقل عن 770 ألف طفل منهم مرشحون للوفاة ما لم تصلهم مساعدات عاجلة (UNICEF, 2024; AP News, 2024). إنها باختصار كارثة جوع لم يشهد السودان مثيلاً لها في تاريخه الحديث.

لم تأت هذه المجاعة من فراغ، بل كانت نتيجة مباشرة لاعتماد التكتيكات الحربية على تجويع المدنيين عبر حصار المدن وقطع طرق الإمداد ونهب المواد الإغاثية. فمنذ الأسابيع الأولى للصراع، جرى إغلاق العديد من الطرق الحيوية إما بفعل المعارك أو عمدًا لتحويلها إلى خطوط فصل. الطرق والمعابر المؤدية إلى دارفور – مثل الطريق البري من كردفان غربًا – أُغلقت لفترات طويلة مما منع وصول الأغذية والإمدادات إلى ولايات الغرب المحاصرة (Dabanga Sudan, 2025). وفي العاصمة الخرطوم،

أدت المعارك إلى انقطاع سلاسل التوريد التي تربطها ببقية الولايات، فتوقفت الشاحنات المحمّلة بالقمح والسلع في الميناء أو عند تخوم المدينة. وقد استخدم طرفا الصراع سياسة التجويع كسلاح: حيث فرض الجيش قيودًا بيروقراطية مشددة على حركة قوافل الإغاثة وتصاريحها، بينما قامت قوات الدعم السريع بنهب القوافل الإغاثية وقطع الطرق أمامها في المناطق التي تسيطر عليها (Al Jazeera, 2025).

إضافة إلى ذلك، طبّقت الجماعات المسلحة تكتيك "حصار المدن" لمنع دخول أي شيء وخروج أي أحد. فمدينة الفاشر – كما أسلفنا – ظلت تحت حصار خانق؛ لم يُسمح بدخول الغذاء إليها منذ أكثر من عام ونصف. وكشفت منظمة MedGlobal في أكتوبر 2025 أن 75% من الأسر التي استطاعت الفرار من الفاشر أفادت بأنها "لم تكن تحصل على الطعام إطلاقًا أو نادرًا جدًا" بسبب الحصار (The Guardian, 2025)، وأن معظم الأطفال الناجين يعانون مستويات حرجة من سوء التغذية. وفي المدن الكبرى الأخرى التي شهدت قتالاً كأم درمان وود مدني، أدى النهب واسع النطاق للمخازن والصيدليات إلى اختفاء السلع الأساسية وارتفاع أسعارها بشكل فلكي. بل إن قوات الدعم السريع حوّلت مخزون القمح والطحين في بعض المطاحن إلى غنائم حرب، فبيع الخبز في السوق السوداء بأسعار تعجيزية، بينما جاع الناس في بيوتهم.

4. الاقتصاد المنهك – انهيار الدولة وتحول الحرب إلى اقتصاد ظل

أدى الصراع المسلح إلى انهيار شبه كامل لاقتصاد السودان الرسمي، وفي المقابل برز اقتصاد موازٍ يديره أمراء الحرب وشبكات التهريب لتمويل آلة القتال. فقد انهارت المؤشرات الاقتصادية الكلية: انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 42% خلال ثلاث سنوات فقط (من 56 مليار دولار عام 2022 إلى 32 مليار متوقع نهاية 2025) (Sudan Tomorrow, 2025). وبلغ التضخم مستويات فلكية مع تدهور سعر العملة الوطنية بشكل غير مسبوق. ففي السوق الموازية، تجاوز سعر الدولار الأمريكي 3,700 جنيه سوداني لأول مرة في التاريخ بحلول منتصف أكتوبر 2025– مقارنةً بحوالي 600 جنيه قبل الحرب – أي انخفاض بأكثر من 560% في قيمة الجنيه منذ ما قبل الصراع. هذا الانهيار الحر للعملة يعكس فقدان الثقة التام وغياب أي سياسة نقدية فاعلة، خاصة بعد تفكك النظام المصرفي الرسمي وخروج معظم البنوك عن الخدمة المنتظمة منذ اندلاع الحرب (Voice of Emirates, 2025).

في ظل هذا الفراغ، نشأ اقتصاد حرب بديل يعتمد على تهريب الموارد ونهبها بعيدًا عن أجهزة الدولة. وقد أوضحت دراسة تحليلية أن تمويل الحرب تحول إلى منظومة اقتصادية موازية تنافس الدولة وتعيد تشكيل الأسواق والحدود. فعلى رأس هذه المنظومة يأتي تهريب الذهب، الثروة الرئيسية للبلاد. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 80% من إنتاج الذهب السوداني يتم تهريبه عبر الحدود إلى الأسواق العالمية (خاصة إلى الإمارات ومصر)، فلا يدخل خزينة الدولة منه سوى النزر اليسير. وقد أكدت مصادر رسمية أن الإمارات استحوذت وحدها على 97% من صادرات الذهب السودانية المعلنة عام 2024 بقيمة 1.5 مليار دولار، بينما يُقدر المهرب عبر الحدود بأضعاف ذلك. فمثلاً، يُقدر تهريب الذهب عبر الحدود المصرية وحدها بأكثر من 100 كيلوجرام يوميًا منذ بدء الحرب – أي حوالي 60 طنًا خلال عامي 2023-2024 خرجت خارج القنوات الرسمية. هذه الموارد المهربة وفّرت مصدرًا رئيسيًا لتمويل الأطراف المتحاربة، إذ يستخدمها أمراء الحرب لشراء الأسلحة والوقود واستقطاب المقاتلين، فيما يُحرم الاقتصاد الوطني من عائداتها (Sudan Tomorrow, 2025).

ولا يقتصر الاقتصاد الموازي على الذهب. فقد تمدد ليشمل تهريب الوقود والسلع الأساسية وحتى تحويلات المغتربين عبر السوق السوداء. فبعدما انهارت القنوات المصرفية الرسمية وتوقف النظام البنكي عن العمل المعتاد، أصبحت كل تحويلات السودانيين في الخارج تتم عبر وسطاء غير رسميين (تجار عملة وحوالات)، ما يحرم الدولة من النقد الأجنبي ويغذي سوق الدولار السوداء. كذلك يعمد تجار الحرب إلى استيراد الوقود بطرق غير نظامية (بالتعاون مع شبكات إقليمية) لبيعه بأسعار خيالية محققين أرباحًا طائلة. وتشير التقارير إلى أن بعض مستوردي الوقود المقربين من أطراف الصراع يجنون ملايين الدولارات شهريًا عبر تلك العمليات مستفيدين من دعم سلطات الأمر الواقع لهم. وإلى جانب ذلك، فرضت الميليشيات المسلحة رسوم عبور وإتاوات على الطرق والمعابر والأسواق الواقعة ضمن نفوذها، ما شكل نوعًا من "الضرائب الموازية" تنافس ضرائب الدولة الرسمية. لقد أضعفت هذه الممارسات خزينة الدولة إلى حد العجز شبه التام؛ فالدولة لم تعد قادرة على دفع رواتب منتظمة أو استيراد ما يلزم من الغذاء والدواء، بينما تكدست الثروات في أيدي شبكات التهريب والفساد المحمية بقوة السلاح (Sudan Tomorrow, 2025).

وإلى جانب الخسائر الاقتصادية البحتة، كانت لهذه التحولات آثار مدمرة على بنية الدولة وسلطتها. فعندما فقدت الحكومة السيطرة على الموارد والأسواق، ضعفت سلطتها السياسية أيضًا. وباتت الفجوة الطبقية تتسع بشكل خطير؛ إذ ظهرت طبقة من أمراء الحرب وتجار الأزمة تزداد ثراءً ونفوذًا مع إطالة أمد الحرب، في حين سقطت غالبية السكان في براثن الفقر (قفزت نسبة الفقر من 61% عام 2022 إلى نحو 70% عام 2025). وقد قدّر خبراء أن نحو 4.6 مليون وظيفة فقدت خلال الحرب بسبب توقف المصانع (تعطل أكثر من 60% من المنشآت الصناعية)، ما أدى إلى تدمير الطبقة الوسطى وانزلاق الملايين من الأسر إلى العوز. وهكذا لم تعد الدولة اللاعب الاقتصادي الأكبر كما كانت، بل تراجع دورها حتى اختفى تقريبًا لصالح اقتصاد الظل الذي يديره أصحاب النفوذ في ميادين القتال ومجالس التهريب الخلفية (Sudan Tomorrow, 2025).

باختصار، يقف السودان اليوم على أطلال اقتصاد رسمي منهار، بينما تستفحل منظومة اقتصادية بديلة تغذيها الحرب وتغذي هي بدورها نيران الحرب. وكما حذرت دراسات دولية، فإن إنهاء الحرب لا يعني تلقائيًا نهاية اقتصاد الحرب هذا فكما شهدنا في سيراليون وليبيريا وغيرها، قد تستمر شبكات التهريب والموارد الدموية حتى بعد توقيع السلام ما لم تُتخذ إجراءات صارمة لاقتلاعها. وفي الحالة السودانية، سيكون تفكيك اقتصاد الظل تحديًا هائلًا يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة بشكل غير مسبوق. وإلا فإن "بارونات الحرب" الجدد الذين كوّنوا ثروات طائلة خلال النزاع سيبقون معرقلين لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي بعد الحرب. إنها حلقة مفرغة من العنف والاقتصاد الأسود ينبغي كسرها عبر دعم دولي ومحلي قوي، وإلا فإن شبح الانهيار الاقتصادي الشامل سيظل مخيمًا على السودان حتى بعد توقف المدافع.

5. فجوة التمويل الإنساني – موت جماعي بصمت دولي

رغم تصنيف الأزمة السودانية بأنها "الأسوأ في العالم اليوم" من قبل الأمم المتحدة، فإن الاستجابة الدولية لها ظلت باهتة وبطيئة، مما أوجد فجوة تمويلية هائلة في جهود الإغاثة تنذر بموت الآلاف بصمت. فقد أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2025 مستهدفة جمع حوالي 4 مليارات دولار لتوفير الإغاثة المنقذة للحياة لنحو 21 مليون سوداني محتاج (أي نصف السكان). غير أن نسبة التمويل الفعلية لم تتجاوز 35% من المطلوب بحلول أكتوبر 2025 (OCHA, 2025)، ما يعني عجزًا يفوق 2.5 مليار دولار. وبحسب بيانات الأمم المتحدة للتمويل الإنساني، فإن معظم القطاعات الحرجة – كالأمن الغذائي والصحة والمياه – لم تحصل إلا على ربع احتياجاتها أو أقل، مما أجبر الوكالات على تقليص برامجها بشكل مؤلم.

وقد حذر برنامج الأغذية العالمي (WFP) مرارًا من أن نقص التمويل يهدد بوقف عملياته في السودان تمامًا. ففي أكتوبر 2025 أعلن البرنامج أنه مضطر لتعليق بعض عملياته الإغاثية بسبب نقص الأموال، مؤكدًا أنه دون توفير 650 مليون دولار إضافية فإنه سيضطر إلى خفض عدد المستفيدين أو حجم المساعدات المقدمة. وصرح مسؤول في البرنامج: "*من دون تمويل سنضطر إما لتقليص عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة، أو كمية المساعدة المقدمة... وهذا يحدث بالفعل*" (AP News, 2025). وبالفعل، بدأنا نرى تداعيات ذلك على الأرض: حصص الغذاء الموزعة شهريًا جرى خفضها للنصف في بعض المناطق، وبرامج التغذية العلاجية للأطفال المتضورين تم إيقافها في مناطق أخرى لعدم توفر الموارد. وحتى قوافل الإغاثة التي تحصل على التصاريح تعاني من نقص الوقود والتمويل اللوجستي للوصول إلى وجهاتها.

السؤال الملح هو: لماذا قصّر المجتمع الدولي في دعم السودان رغم هول الكارثة؟ جزء من الإجابة يكمن في أن الأزمات العالمية الأخرى خطفت الأضواء والموارد من أزمة السودان. فوفق تعبير نائب وزير الخارجية السوداني علي الصادق: "*لقد طغى صراع غزة – وكذلك أوكرانيا – على حاجتنا الإنسانية في السودان*". بالفعل، رصدت الدول المانحة مليارات الدولارات لأزمة أوكرانيا منذ 2022، بينما اعتُبر السودان شأنًا ثانويًا. وعلى سبيل المثال، بلغ تمويل خطة أوكرانيا الإنسانية لعام 2023 نحو 70% من المطلوب خلال أشهر، في حين لم يتعدَّ تمويل خطة السودان 30% طوال العام (UN OCHA FTS, 2025). وحتى إقليميًا، ركزت الأنظار على الصراعات ذات الثقل السياسي المباشر – كسوريا وليبيا واليمن – وبقي السودان خارج التغطية الإعلامية والاهتمام السياسي لفترة طويلة. وقد وصفت وكالة أسوشييتد برس الأزمة السودانية بأنها "الأكثر إهمالًا" على المستوى الدولي رغم أنها الأشد سوءًا من حيث الأرقام (Arab News, 2025).

علاوة على ذلك، يبدو أن أولويات القوى الكبرى منحازة ضد الاستثمار السياسي في السودان. فبعد جولات تفاوضية فاشلة في جدة وأديس أبابا، فقدت الدول الغربية حماستها للانخراط، ربما لعدم وجود مصالح مباشرة كبيرة أو خشية التورط في مستنقع جديد. وفي قمة عالمية عقدت في شرم الشيخ في أكتوبر 2025 بحضور قادة الدول لمناقشة أزمات الشرق الأوسط، غاب الملف السوداني تمامًا عن جدول الأعمال، حيث هيمنت التطورات في غزة وأوكرانيا على النقاشات (Arab News, 2025). هذا التجاهل السياسي الدولي ترجم نفسه إلى شح مالي في دعم العمليات الإنسانية. وحتى الدول العربية الثرية التي تعهدت بدعم السودان (مثل تعهدات مؤتمر جدة 2023) لم تفِ سوى بالنزر اليسير منها. وقد أرجع دبلوماسيون ذلك إلى غياب ضغط دولي جاد وإرادة سياسية لتوجيه الموارد نحو السودان في هذه المرحلة.

6. سيناريوهات ما بعد أكتوبر 2025 – إلى أين يتجه السودان؟

أمام السودان بضعة مسارات محتملة في الفترة المقبلة، كلها صعبة ومريرة، لكن بعضها أشد كارثية من الآخر. ويمكن تلخيص أربعة سيناريوهات رئيسية لما قد تؤول إليه الأوضاع بعد أكتوبر 2025:

السيناريو الأول: حرب طويلة تؤدي إلى تقسيم فعلي

بموجب هذا السيناريو يستمر الصراع المسلح لسنوات قادمة بوتيرة منخفضة أو على شكل حرب استنزاف، دون طرف قادر على حسم نهائي. وفي هذه الأثناء يترسخ واقع التقسيم على الأرض بحيث تبسط قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على إقليم دارفور وربما أجزاء من كردفان والنيل الأزرق، فيما يسيطر الجيش على الوسط والشرق والشمال. تصبح هناك سلطتان بحكم الأمر الواقع،

لكل منهما مؤسساته العسكرية والإدارية، مع حدود فاصلة شبه رسمية بينهما (ربما تمتد على طول الطريق بين كردفان ودارفور كنقطة تقسيم) (Al Jazeera, 2025). وقد ينشأ وقف إطلاق نار بحكم الواقع مع توقف المعارك الكبيرة، لكن دون توقيع اتفاق سلام شامل.

هذا الوضع أشبه بما حدث في الصومال بعد 1991 أو ليبيا مؤخراً – دولة مقسمة بين سلطتين أو أكثر. في هذا السيناريو، سيظل السودان الموحد موجودًا نظريًا في الخرائط والمنتديات الدولية، لكن فعليًا سيكون منقسمًا. ويحذر الخبراء أن ذلك قد يكون مقدمة لتقسيم رسمي في المستقبل إذا اعترفت أطراف خارجية بالأمر الواقع أو سعت لترسيمه (كما حدث مع انفصال جنوب السودان 2011). تبعات هذا السيناريو خطيرة جدًا: فقد تتفكك وحدة الجيش نفسه بانشقاقات ولاء للمناطق، وتندلع نزاعات محلية داخل كل منطقة مع غياب سلطة مركزية، فضلاً عن معاناة المدنيين المستمرة في غياب سلام حقيقي. ويرى محللون أن "انقسامًا من هذا النوع سيكون بداية النهاية للسودان" (Al Jazeera, 2025)، وسيصعب للغاية إعادة توحيده لاحقًا.

السيناريو الثاني: تسوية قسرية برعاية إقليمية

هنا قد تتدخل أطراف إقليمية نافذة لفرض وقف حرب وتقاسم للسلطة بين الجيش والدعم السريع. مثلاً، قد يتشكل تحالف "الرباعية" (أمريكا، السعودية، الإمارات، مصر) الذي برزت بوادره في سبتمبر 2025، ويضغط على الجنرال عبد الفتاح البرهان (قائد الجيش) ومحمد حمدان دقلو حميدتي (قائد الدعم السريع) للقبول باتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية بمشاركة الطرفين وتقاسم النفوذ على الأقاليم. قد يتم ذلك عبر تفاهمات سرية تضمن لكل طرف امتيازات: الجيش يحتفظ بالسلطة الاسمية في الخرطوم، والدعم السريع يُمنح وضعًا شبه حكم ذاتي في دارفور مع دمج صوري لقواته لاحقًا. ربما تتضمن الصفقة ترتيبات أمنية بإشراف قوات أفريقية أو عربية لحفظ السلام.

مثل هذا السيناريو حصل نظيره في حروب أفريقية عديدة عندما أنهكت الحرب جميع الأطراف وضغط الوسطاء لاقتسام الكعكة بدل استمرار الدمار. لكن نجاح هذا السيناريو يعتمد على مدى جدية ورغبة الرعاة الإقليميين. فإن كانت لديهم مصلحة قوية في إنهاء الحرب (مثلاً خشية تداعياتها عليهم كالنزوح والسلاح)، فسيبذلون الضغوط اللازمة. أما إن استمر تباين أجنداتهم (كما هو الوضع حاليًا)، فقد لا تنجح أي تسوية. وحتى لو فُرضت، فستكون هشة وقابلة للانهيار لأنها بين عسكريين متصارعين وليست حلاً جذريًا. لكن على الأقل يوفر هذا السيناريو توقفًا لسفك الدماء لفترة مؤقتة وفسحة لالتقاط الأنفاس وإيصال الإغاثة.

السيناريو الثالث: كارثة إنسانية تدفع لتدخل دولي أقوى

إذا تفاقمت الأوضاع الإنسانية أكثر – كأن تحدث مجاعة كبرى تأكل أرواح مئات الآلاف، أو تتكرر إبادة جماعية في دارفور – فقد يضطر المجتمع الدولي تحت ضغط الرأي العام إلى تدخل أقوى في السودان. قد يأخذ ذلك شكل فرض عقوبات دولية مشددة على قادة الحرب لشل قدرتهم (مثل إدراج حميدتي أو البرهان على قوائم مجلس الأمن)، أو حتى نشر قوات حفظ سلام أممية أو أفريقية لفرض ممرات إنسانية آمنة (United Nations, 2025). يستند هذا السيناريو إلى سوابق مثل تدخل الناتو في كوسوفو 1999 أو تدخل الإيكواس في ليبيريا 2003. وربما تقود دول أفريقية مثل كينيا أو نيجيريا تحالفًا عسكريًا أفريقيًا يدخل السودان بموجب تفويض أممي إذا تجاوزت المعاناة الإنسانية الحد المعقول. هذا السيناريو رغم تعقيداته السياسية، باتت أصوات داخل السودان تطالب به صراحة، معتبرة أن "لا سبيل لحماية من بقي حيًا إلا بتدخل دولي عاجل" (Al Jazeera, 2025). غير أن فرص تحققه

مرهونة بميزان القوى الدولي؛ إذ قد تعرقل روسيا والصين أي تدخل دولي بحجة سيادة السودان، بينما تتحفظ بعض دول الجوار على وجود قوات أجنبية قرب حدودها.

السيناريو الرابع: انهيار كامل وفوضى إقليمية تمتد للجوار

في هذا السيناريو تفشل كل الجهود تمامًا، وتستمر الحرب حتى تنهار ما تبقى من مؤسسات الدولة كليًا – فيصبح السودان *ساحة فوضى شاملة* لا تُحكم إلا بمنطق الميليشيات. قد ينفرط عقد الجيش نفسه إلى تشكيلات مسلحة متنافسة (خاصة مع تنوع مكوناته الإقليمية)، وربما تنشق قوات الدعم السريع إلى فصائل أيضًا تتقاتل فيما بينها على الغنائم. سنشهد حينها وضعًا أقرب إلى *الصومال في التسعينات* أو *ليبيا حاليًا* ولكن على نطاق أوسع جغرافيًا وسكانيًا. ستكون *كل منطقة تحت سيطرة زعيم حرب محلي* – دارفور تتقسم بين ميليشيات عربية وأخرى غير عربية، كردفان تسيطر عليها مجموعات قبلية، الشرق ربما تنهض فيه فصائل البجا الانفصالية، الجنوب (النيل الأزرق) يعود لصراعات الحركة الشعبية هناك... إلخ.

في ظل هذا الانهيار، ستفيض الفوضى عبر الحدود بلا شك. فالدول المجاورة هشّة أصلاً: شرق تشاد فيه لاجئون ومتمردون قد يشعلون نزاعًا هناك، جنوب السودان قد ينجر لتصفية حسابات مع متمردين سودانيين أو لاستغلال الفراغ والتوغل شمالًا، مصر سيقلقها ظهور إمارات إسلامية أو فوضوية في جارتها الجنوبية، إثيوبيا قد تجد الفرصة سانحة لدعم فصيل موالٍ لها في السودان الشرقي. باختصار، قد تتحول رقعة واسعة من أفريقيا الوسطى والقرن الأفريقي إلى نطاق عدم استقرار مترابط بسبب انهيار السودان. وهذا السيناريو – إن حصل لا قدر الله – ستكون عواقبه الإنسانية والأمنية وخيمة لعقود: إذ سيتطلب الأمر إعادة بناء دولة من الصفر، وربما إعادة رسم حدود دولية، مع احتمالات نزاعات إقليمية. وللأسف، إن المسار الحالي ينطوي على بعض ديناميكيات هذا السيناريو، ما لم يتم تدارك الأمر عبر تسوية أو تدخل ما.

7. خاتمة

في المحصلة، إن السودان يقف اليوم عند مفترق حرج من تاريخه؛ فإما أن يتجه نحو سلام صعب ولكنه ممكن يعالج جذور أزماته ويحفظ ما تبقى من وحدته، أو ينزلق أكثر نحو التقسيم والفوضى والدمار الكامل. أحدث التطورات حتى 17 أكتوبر 2025 تنبئ بخطر جسيم إن لم تُتخذ إجراءات سريعة: فالوضع الإنساني الأسوأ عالميًا يقابله تردد دولي، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي يقابله تعنت الأطراف المحلية. على أن بصيص الأمل يكمن في وعي قطاعات واسعة من السودانيين – مدنيين ونخب مثقفة – بأن هذه الحرب عبثية ولن ينتصر فيها أحد انتصارًا حقيقيًا، وبأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد. ويبقى المطلوب هو إرادة سياسية داخلية وشجاعة أخلاقية دولية لإنهاء هذه المأساة. فالسودان بلد عظيم بشعبه وتاريخه، وعودته من حافة الهاوية لا تزال ممكنة إذا تضافرت الجهود المخلصة. أما استمرار المسار الحالي دون تغيير، فلن يعني سوى أن الجوع سيصبح نظام الحكم، والحرب سترسم جغرافيا جديدة قد لا يكون اسم "السودان" حاضرًا فيها كما كان. الأيام والأشهر المقبلة ستكون حاسمة في تحديد أي من هذه السيناريوهات سيصبح واقع السودان الجديد.

المصادر:

Al Jazeera. (2025). Coverage of the Sudan conflict and humanitarian situation. Retrieved from https://www.aljazeera.com

Ali, A. (2024). Statement on the humanitarian situation in Sudan. Anadolu Agency. Retrieved from https://www.aa.com.tr

AP News. (2024). UNICEF warns of child starvation in Sudan. Retrieved from https://www.apnews.com

AP News. (2025). UN launches $4bn appeal for Sudan humanitarian aid. Retrieved from https://www.apnews.com

Arab News. (2025). Sudan crisis remains the world's most neglected humanitarian disaster. Retrieved from https://www.arabnews.com

Emirates Policy Center. (2025). Regional dynamics of the Sudan conflict. Retrieved from https://epc.ae

FEWS NET. (2025). Sudan: Food security outlook. Retrieved from https://www.fews.net

International Bar Association. (2025). Report on human rights violations in Sudan. Retrieved from https://www.ibanet.org

ISS Africa. (2025). Cross-border conflict economy in Sudan. Retrieved from https://www.issafrica.org

MedGlobal. (2025). El Fasher medical situation update. Retrieved from https://www.medglobal.org

OCHA. (2025). Sudan Humanitarian Needs Overview. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

Sudan Tomorrow. (2025). Sudan's war economy and state collapse analysis. Retrieved from https://www.sudantomorrow.com

The Guardian. (2025). Siege of El Fasher and starvation in Darfur. Retrieved from https://www.theguardian.com

UN OCHA FTS. (2025). Financial Tracking Service – Sudan. Retrieved from https://fts.unocha.org

UNHCR. (2025). Sudan displacement and refugee situation report. Retrieved from https://www.unrefugees.org

METRO
for Knowledge

UNICEF. (2024). Sudan emergency child nutrition bulletin. Retrieved from https://www.unicef.org

United Nations. (2025). Reports on aid obstruction and humanitarian access in Sudan. Retrieved from https://www.un.org

Voice of America. (2025). Sudan inflation and food crisis. Retrieved from https://www.voanews.com

Voice of Emirates. (2025). Sudanese pound collapse and black market surge. Retrieved from https://www.voiceofemirates.com

World Food Programme (WFP). (2025). Sudan emergency operations update. Retrieved from https://www.wfp.org

METRO
for Knowledge